



العدد الثامن والعشرون - الجزء الثاني - سبتمبر - 2026 - السنة السادسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (ISSN) (3085 - 4806) / الورقي (ISSN) (3085 - 4830)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس علي الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X>

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق، كلية علوم التقنية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية. (التصميم)
5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (التنفيذ) .

<https://orcid.org/0009-0003-6945-2806>

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr. Hanik Mahliatussikah – State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr Shamnad N – University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL – KDG College – Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI – Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d’ivoire et Nigeria.

5. Dr.Nada Al-Abidi – Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning
– Sweden

6. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم. جمهورية السودان
<https://orcid.org/0009-0009-8298-4464>
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 أكتوبر – مصر
<https://orcid.org/0000-0001-7436-2774>
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي – رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية – مصر
<https://orcid.org/0009-0005-3260-820X>
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق
<https://orcid.org/0000-0001-7463-9876>
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق
<https://orcid.org/0009-0009-7896-820X>
11. أ.د. نور الدين زين العابدين متولي أحمد – رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية – لبنان
<https://orcid.org/0009-0006-7020-7244>
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق
<https://orcid.org/0009-0002-6669-4706>
13. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية
<https://orcid.org/0009-0001-4682-2005>
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق).
<https://orcid.org/0009-0004-3687-1788>
15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي – كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق.
<https://orcid.org/0009-0001-9668-9329>

16. أ.د. محمد نيهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0003-0000-6193-4092

17. أ.د. سميرة شمعاوي – استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب .
https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. أ.د. محمد ازهري – جامعة السلطان مولاي سليمان – كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق
https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د. تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
0009-0002-0076-0491/https://orcid.org

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 7088-2826-0008-0009

23. أ.د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سايس – جامعة – سيدي محمد بن عبد الله – فاس – المملكة المغربية 0000-0002-6947-5712
https://orcid.org/

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات . جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق 0009-0000-3272-5899
https://orcid.org/

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الادبي -جامعة تعز – مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب – ديوان عام محافظة تعز – اليمن 0009-0005-2702-0495
https://orcid.org/

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين 0000-0001-8152-9261
https://orcid.org/

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية . جمهورية العراق 1059-7185-0002-0009/https://orcid.org .
28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني .أستاذ الاقتصاد . جامعة البصرة . جمهورية العراق .
(5714-6673-0006-0009/https://orcid.org)
29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب – سوريا
3266-5511-0006-0009/https://orcid.org .
30. أ.د. ماجدولين محمد النهبي- كلية علوم التربية . جامعة محمد الخامس . الرباط ، المملكة المغربية 8689-1125-0000-0009:Orcid id .
31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن- 7335-0006-0009/https://orcid.org .
3570
32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي .نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى .
جمهورية العراق . 1033-0681-0006-0009
33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي – استاذ طرائق تدريس التاريخ – وزارة التربية – الكلية التربوية المفتوحة – جمهورية العراق 672X?lang=ar-3992-0002-0000/https://orcid.org .
34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراب – المغرب .
8175-7113-0005-0009
35. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي . دكتوراه قانون خاص . كلية الحقوق . جامعة الموصل . جمهورية العراق 978x-9777-0001-0000/https://orcid.org .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
0194-8680-0008-0009/https://orcid.org

2. أ.د. محمد علي عباس - علوم تربوية نفسية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكا <https://orcid.org/0009-0004-2576-8136>.
3. أ.د. حسن يوسف - استاذ اللغة العربية أديها - جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس - تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات - المملكة المغربية <https://orcid.org/0009-0000-4666-3086>.
5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق <https://orcid.org/0009-0000-7896-820X>.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال .قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية (<https://orcid.org/0009-0004-3687-1788>) .
7. د. نادية فضيل - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - بني ملال - المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب 0000-0002-9569-3369
9. أ.م. د. سماح هادي محمد - كلية الحقوق - جامعة النهرين - جمهورية العراق <https://orcid.org/0009-0006-9104-6347>.
10. أ.م.د. ايمان محمد مصطفى - كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو - مدير معمل الطاقة الشمسية - جامعة القاهرة - مصر. 0000-0001-6465-X575
11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي - العراق <https://orcid.org/0000-0002-4382-0872>.
12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد - تخصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ - العراق <https://orcid.org/0000-0001-5708-2527>.
13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية <https://orcid.org/0009-0008-5146-475X>.
14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة

حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة – العراق.

ORCID: <https://orcid.org/0000-0002-8598-5149>

15. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. جامعة المستنصرية. جمهورية العراق .

<https://orcid.org/0000-0003-3754-4266>

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق –

جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية (ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

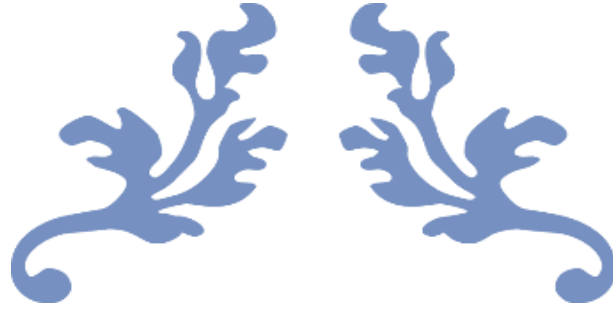
17. م.د. محمد مولود امنكور. كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية. الأكاديمية الأمريكية الدولية

للتعليم العالي والتدريب <https://orcid.org/0009-0000-8373-5528> .

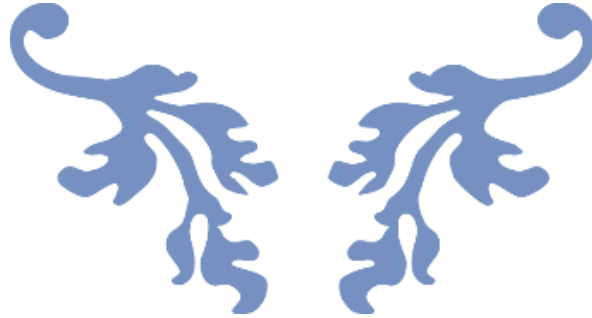
18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين – أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية –

جامعة جرش / الأردن <https://orcid.org/0009-0007-7197-1954>

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطبي – طبيب عام – البصرة – العراق. 1975-2819-0001-0009



مقال العدد



بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

في المشهد المعرفي المتجدد، يطلّ علينا العدد الثامن والعشرون (الجزء الثاني) من المجلة الأمريكية الدولية المحكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ليحمل في طياته باقةً من الدراسات والبحوث المتميزة التي خطتها أعلام نخبة من الباحثين والأكاديميين من المشاركين في اعمال المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون والمنعقد اون لاين للمدة 18 - 22 / 09 / 2026.

لقد حرصت هيئة التحرير في هذا العدد - كما دأبت دائماً - على ترجيح كفة النوع والكيف على الكم والعدد؛ فالغاية الأسمى لمجلتنا ليست تكديس الصفحات، بل إثراء المكتبة العربية والعالمية بالأفكار العلمية الأصيلة، والروى المنهجية الرصينة التي تمثل إضافة حقيقية للبحث العلمي الرصين.

وانطلاقاً من التزامنا الصارم بأعلى معايير النشر العالمي، فقد خضعت كافة البحوث الواردة إلى مسار تحكيمي دقيق وصارم، شأنها في ذلك شأن أعرق المجلات المحكمة في العالم؛ حيث تم عرض البحوث على محكمين أكفاء ذوي مكانة علمية رفيعة ينتمون إلى مدارس وجامعات ومؤسسات أكاديمية متعددة الجنسيات، ما بين حكومية وخاصة، أثبتوا جدارة تامة في تقييم المادة العلمية والحكم على صلاحيتها للنشر بموضوعية وحياد.

وقد سلكت هيئة التحرير منهجاً مؤسسياً ثابتاً في آلية القبول والتحكيم؛ إذ يُعرض البحث على محكمين اثنين بالتوازي، فإن توافقاً على الصلاحية، انتقل البحث فوراً إلى مرحلة التنضيد والإخراج الفني تمهيداً للنشر، شريطة استيفائه الكامل لتعليمات النشر الخاصة بالمجلة. أما في حال اختلاف التقييم بينهما، فيُحال البحث إلى محكم ثالث مرجعي، ليُصار إلى اعتماد رأيه حاسماً في قبول البحث أو استبعاده، صيانةً لجهود الباحثين وضماناً لأعلى درجات النزاهة الأكاديمية.

إنّ ما يميّز إصدارات مجلتنا هو حرصها الدائم على استيعاب التيارات الفكرية والموضوعات الإنسانية والاجتماعية المتنوعة ضمن إطار التخصص، مع ترك المساحة الرحبة للباحثين للتعبير عن رؤاهم ونظرياتهم العلمية دون تدخل في جوهر أفكارهم، شريطة التزامها بالمعايير الأخلاقية والعلمية التي تتأى عن الفوضى الفكرية أو التحريض بكل أشكاله، لتبقى منارةً للفكر الهادف والحوار البناء.

وختاماً.. لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم العرفان، مكللاً بأريج الود والامتنان، إلى كافة الجهود العلمية، والفنية، والإدارية المتضافرة التي أسهمت في إخراج هذا العدد إلى النور؛ من باحثين أفاضل، ومحكمين أطهار، وأسرة تحرير لا تُلين عزيمتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تاريخ الإصدار: 30 سبتمبر 2026

المملكة المغربية

هيئة تحرير المجلة

الناشر:

الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب - ولاية ديلاوير الأمريكية.

فهرس الموضوعات	
سيادة الدول في الفضاء السبيبراني أ.د. نعيمة عمر الغزير/أ.محمد إبراهيم أبوقرين.....	12.....
نشأة وتطور المجالس التشريعية والنيابية تاريخياً سليمان بن خلف بن زاهر الريامي	50.....
أثر أنموذج هوني - مومفورد في تحصيل طلبة قسم معلم الصفوف الأولى في كليات التربية الأساسية في مقرر علم النفس النمو. أ.م.د. سرمد محمد داود الخفاجي.....	65.....
حماية المشرع والقاضي الدستوري للحق في الخصوصية الاستاذ الدكتور حيدر وهاب عبود.....	81.....
الوعي بالذات وعلاقته بالطموح والتحصيل اللغوي لدى متعلمي اللغة العربية أ.م.د. آلاء فيصل عيسى/د. عبد الباقي حسين الزعيل العبد.....	7*
الصحة النفسية بين الارث التشخيصي والتدخلات المعاصرة: فعالية العلاج بالتقبل والالتزام في خفض القلق لدى الافراد الذين يعانون من اضطراب استخدام القنب الباحث: أشرف فتح الله /الدكتورة منار بن البوعزاوي /الأستاذة نجاة بلعري.....	130.....
دور الحكم الراشد في تعزيز جودة النظام السياسي واستقراره دراسة تأصيلية تحليلية في الفاعلية والمشروعية" طالبة دكتوراه: بلحرب خيرة.....	140.....

دور الحكم الراشد في تعزيز جودة النظام السياسي واستقراره دراسة تأصيلية تحليلية في الفاعلية والمشروعية

طالبة دكتوراه: بلحرب خيرة



قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية -

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - دولة الجزائر-

: belharb.kheira@univ-oran2.dz

+213 770847128

الملخص:

يهدف بحثنا إلى إبراز دور الحكم الراشد كآلية إستراتيجية لضمان جودة النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي في الدول، إذ يعتبر الحكم الراشد من مرتكزات التنمية المستدامة وتحقيق جودة النظام السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدول والمجتمعات من جهة، ويؤدي إلى شرعية النظام السياسي وكفاءة أدائه من جهة أخرى. ودراستنا هي دراسة نظرية تأصيلية لأهم المفاهيم التي تضمنها بحثنا من جهة، ودراسة تحليلية في الفاعلية والمشروعية حيث تهدف لتقديم مقارنة تحليلية لدور الحكم الراشد في ترقية جودة النظام السياسي وتثبيت دعائمه وضمان استقراره عن طريق تفعيل مؤشرات الحكم الراشد "المساءلة، الشفافية، سيادة القانون، المشاركة السياسية..."، والمشكلة البحثية تتمثل في مدى نجاعة تدخلات الحكم الراشد كأساس لجودة النظام السياسي واستقراره، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وخاصة منهج تحليل النظم لدراسة العلاقة الترابطية بين تدخلات الحكم الراشد ومخرجات النظام السياسي، وقد تم تقسيم الدراسة عبر المحاور التالية:

- مقدمة.

- المحور الأول: مدخل مفاهيمي للحكم الراشد، الجودة السياسية والاستقرار السياسي.

- المحور الثاني: آليات الحكم الراشد كمداخلات لترقية جودة النظام السياسي.

- المحور الثالث: من جودة النظام السياسي إلى الاستقرار المستدام

- خاتمة.

- قائمة المصادر والمراجع.

- الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، جودة النظام السياسي، الاستقرار السياسي، المشروعية المؤسسية، المساءلة والشفافية.

“The Role of Good Governance in Enhancing the Quality and Stability of the Political System: A Fundamental and Analytical Study of Effectiveness and Legitimacy”

PhD Student: BELHARB KHEIRA,

**Department of Political Science - Faculty of Law and Political Science -
University of Oran 2 Mohamed bin Ahmed - Algeria –**

- Abstract:

Our research aims to highlight the role of good governance as a strategic mechanism for ensuring the quality of the political system and achieving political stability in states. Good governance is considered one of the pillars of sustainable development and the achievement of a high-quality political system and the social and economic well-being of states and societies, on the one hand, and it leads to the legitimacy of the political system and the efficiency of its performance, on the other.

Our study is, on the one hand, a theoretical and foundational examination of the key concepts addressed in our research, and on the other hand, an analytical study of effectiveness and legitimacy, aiming to provide an analytical approach to the role of good governance in enhancing the quality of the political system, strengthening its foundations, and ensuring its stability through the implementation of good governance indicators: “accountability, transparency, the rule of law, and political participation.” The research problem lies in the extent to which the inputs of good governance are effective as a foundation for the quality and stability of the political system. The study relied on a descriptive-analytical approach, specifically systems analysis, to examine the interdependent relationship between the inputs of good governance and the outputs of the political system. The study was organized around the following sections:

- Introduction.
- The first axis: A Conceptual Approach to Good Governance, the Quality of the Political System, and Political Stability.
- The second axis: Mechanisms of Good Governance as Factors in Enhancing the Quality of the Political System.
- The third axis: From the Quality of the Political System to Sustainable Stability.
- Conclusion.
- Bibliography.
- **Keywords:** good governance, quality of the political system, political stability, institutional legitimacy, accountability, and transparency.

- مقدمة.

بغية إرساء الحكم الجيد وبناء المشروعية المؤسسة وتحقيق جودة النظام السياسي لابد من الاستناد على معايير فعالة وأسس رشيدة، لذلك كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الحكم الراشد ومبادئه ودورها في صنع سياسة عامه رشيدة وتحقيق الاستقرار السياسي. وهذا ما تطرقت إليه الدراسة.

- أهمية الدراسة:

تتجلى في فحص العلاقة السببية بين الآليات الإجرائية لمؤشرات الحكم الراشد وبين رفع القدرة التكوينية للنظام السياسي وتحقيق جودة أدائه مما يضمن قوة أدائه و يحقق استمراريته.

- فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أنه كلما ارتفعت معدلات ممارسة أركان الحكم الراشد (المساءلة، الشفافية، وسيادة القانون)، انعكس ذلك إيجاباً على رفع جودة النظام السياسي وتعززت مخرجاته إيجاباً من حيث الكفاءة والشرعية والدفاعية أي القدرة على الأداء الفعال والاستجابة. وكلما كان النظام السياسي جيداً كلما أدى ذلك إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- الإشكالية:

وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد كآلية إستراتيجية في تعزيز جودة النظام السياسي وتحقيق استقراره المستدام؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الإطار المفاهيمي والنظري الناظم لمفاهيم الحكم الراشد، جودة النظام السياسي، والاستقرار السياسي؟
2. كيف تساهم آليات ومؤشرات الحكم الراشد (كالشفافية، المساءلة، وسيادة القانون) كمدخلات أساسية في ترقية أداء جودة النظام السياسي؟

3. ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين ترقية جودة النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي المستدام؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم لدراسة العلاقة الترابطية بين مدخلات الحكم الراشد ومخرجات النظام السياسي.

-المحور الأول: مدخل مفاهيمي للحكم الرشيد، الجودة السياسية والاستقرار السياسي.

نتيجة اختيار اقتصاديات الدول ظهر الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد بهدف دعم الجانب القانوني والاقتصادي والاجتماعي للدول والحرص على جوده نظامها السياسي وتطورها. وفي هذا المحور سنبرز مفهوم الحكم الرشيد ومؤثراته أو مبادئه وأهميته.

أولاً- مفهوم الحكم الرشيد:

أ-تعريف الحكم الرشيد:

في القرن الماضي، اهتمت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالحكم الرشيد بهدف تحقيق الاستقرار وجودة النظام السياسي والتنمية. (بوريش رياض، 2011، ص13). ويعتبر الحكم الرشيد طريقة شفافة للتسيير ويساعد القائمين بأعباء الحكم إلى جانب باقي الأطراف المتمثلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية، ويعد أساساً متيناً للتنمية المستدامة وتكريساً حقيقياً لدولة الحق والقانون. (عباد رزيقة، 2020، ص93). حيث أصبح مفهوم الحكم الرشيد متداولاً، و يرى فيليب مورو دوفارج **Philippe Moreau Delfarges**: أنه يتعلق بنظام يتصف بالمرونة ويدير المجتمعات ويضبط تطورها بهدف الوصول إلى التحضر وإفشاء السلام. العالمي. (بوريش رياض، 2011، ص18). وبذلك إن الحكم الرشيد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية تلتزم بتطوير موارد المجتمع لتقديم مختلف الخدمات للمواطنين وتحسن من نوعية الحياة وتحقق رفاهيتهم بقناعتهم وبتأييدهم. (لوعيل رفيق، 2023، ص 20).

ب- مؤشرات الحكم الرشيد:

1. **المساءلة:** تقع المساءلة كنظام فعال للمحاسبة على جميع السياسات العامة والأعمال والتصرفات التي يقوم بها المسؤولون وصانعو

القرار، كما تشمل أيضاً المسؤولين في القطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني.

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة المساءلة كونها التزام المسؤولين في القطاعين العام والخاص بما يلي:

أ- إمكانية المواطن التثبت من أداء المصالح لالتزاماتها ومهامها على أكمل وجه وذلك عبر وسائل واضحة.

ب- المصالح مطلوبة ببيان كيفية تنفيذها لالتزاماتها وتفسير القرارات المتخذة بشأنها.

ج- الرد على الانشغالات وأي مطلب يودع بها. (عباد رزيقة، 2020، ص94).

2. الاستقرار السياسي: يعتبر مؤشرا هاما يُعنى بدراسته البنك الدولي كونه يحقق الشرعية السياسية ويحترم السيادة الشعبية. ويعتمد

على عدة مبادئ هي:

- ✓ تشجيع المشاركة الأحزاب السياسية ودعم دور المجتمع المدني والنقابات والجمعيات.
 - ✓ دوران النخب والحرص على انتقال السلطة ونزاهة الانتخاب ودور ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي ثبات وقوه الدولة والإسهام في انتعاش الحياة الديمقراطية.
 - ✓ شرعية النظام السياسي والتمتع بالولاء السياسي في ظل الإرادة الشعبية دون قهر أو عنف.
 - ✓ الوحدة الوطنية وانعدام الحروب الأهلية والاضطهاد والعنف.
 - ✓ غياب التناقضات في المجتمع والانسجام الاجتماعي والسياسي يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يحقق
- غايات التنمية. (عباد رزيقة، 2020، ص96).

3. سيادة القانون: وتتحقق بما يلي:

- مساواة جميع المواطنين أمام القانون.
 - تحقيق استقلالية القضاء وحرية التعبير والتعددية الحزبية.
 - احترام مبدأ الفصل بين السلطات وسمو قواعد الدستور؛ كونه يتضمن القواعد القانونية الأسمى في البلاد ويعد عقد قانوني اجتماعي بين الحاكم والمحكومين وما ينجر عن ذلك من حياد القانون أثناء التطبيق ومدى التزام الشعب
- بفحوى مواده. (عباد رزيقة، 2020، ص96-98).

4. الشفافية والمساواة: الشفافية هي وضوح الإجراءات أمام المواطن، أما المساواة هي عدم وجود أي تمييز كان سواء على أساس

الطبقة أو الجنس و إتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع دونما أي تمييز. (عباد رزيقة، 2020، ص98).

5. حسن الاستجابة: وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسات على توفير الخدمات للمواطنين دونما أي استثناء. وتعتمد على هذه

النقاط الأساسية:

- التنبؤ باحتياجات المواطنين وحصر أولوياتهم وانشغالهم.
- القيام بالخطط قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل تحقيقا لهذه الاحتياجات والأولويات.

• تخصيص الميزانية اللازمة والاعتمادات المالية المناسبة لتحقيق وتنفيذ هذه الخطط. مع احترام التوزيع العادل لجميع ولايات ونواحي الوطن.

• احترام تنفيذ المشاريع طبقا للخطط المعدة مسبقا حسب الميزانيات المخصصة لها.

6. **الفعالية والكفاءة:** تتحقق "الفعالية" تبعا لنوعية الخدمات المقدمة في جو الاستقرار واحترام الاتصال والمصادقية وحرية التعبير والمعارضة والمساءلة. (عباد رزيقة، 2020، ص100-101).

أما "الكفاءة" فهي تعبر عن مدى تحقيق أقصى منفعة عن طريق حسن استغلال الموارد المتاحة وبالتالي تلنقي الكفاءة والفعالية، لتحقيق الأداء الجيد ضمن استراتيجيات مخطط لها وتنفذ بطرق صحيحة وتكون ذات نتائج فعالة. (لوعيل رفيق، 2023، ص50)

7. **التوافق أو الإجماع:** هو التفاهم الجماعي لإيجاد حلول وسطى لحل الخلافات وتضارب المصالح، تحقيقا للمصلحة العامة. (بوريش رياض، 2011، ص24). حيث أن الاجتماع البشري يفرض إلى السياسة كحاجة بديهية للتقريب بين المتنازعين في المجتمع، وبهذا فهي تعبر عن الحضارة وعن مدى وصول الفرد إلى درجة من التحضر والتنظيم؛ وبالتالي تهدف إلى تلبية الحاجات الأولية من جهة. وخدمة الحاجات العليا من جهة أخرى، فهي تعبر عن القدرة على البقاء؛ لهذا فالنظام السياسي لا بد أن يغلب عليه المصلحة العامة ضمن الأطر المختلفة: التشريع والتنظيم والتقدم والقيادة، كما عبر عنه ابن خلدون تلازم بين السياسة والحضارة، وتهدف السياسة إلى صناعة الخير العام عند أفلاطون، ولها وظائف تشريعية تنظيمية، تنفيذية، قيادية، حكومية، فوجب إذن أن تتصف بالرشادة والجودة السياسية للوصول إلى الصالح العام وبناء دولة قوية وعادلة. (برهان زريق، 2016، ص ص21-22).

8. **المشاركة:** هي إسهام كافة المواطنين في صنع القرار عبر الوساطة المشروعة، بطرق مباشرة أو غير مباشرة في إطار حرية التجمهر والتجمع والمشاركة الفاعلة وإبداء الرأي بكل حرية. (بوريش رياض، 2011، ص23).

ج- أهمية الحكم الراشد:

لمبادئ الحكم الراشد أيما أهمية على أرض الواقع كونها تساهم في الشفافية ومحاربة الفساد من جهة، والانفتاح وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى بالاحتكام أيضا على المساءلة والجودة والحكمة والكفاءة. (عباد رزيقة، 2020، ص93).

ثانيا: مفهوم الجودة السياسية:

جاء مفهوم الجودة السياسية نتاج العولمة السياسية، ويقصد به حكم جديد يستند على الديمقراطية المشاركة، التعددية، المساءلة، التداول على السلطة، الشفافية، العقلانية والفعالية ويجمع بين فلسفة التداول ومنطق المشروعية والأداء الفعال لإرساء دولة الرشادة و الذكاء. (أمحمد برقوق، موقع الكتروني: منتديات الثقافة والفكر القانوني).

وتنسب جودة النظام السياسي إلى مدى كفاءته وفعاليته في أداء وظائف السلطات الثلاث السياسية والتنفيذية والقضائية بضمان مخرجات جادة وتنفيذها بفعالية وكفاءة في ظل قضاء نزيه وشفاف بمعزل عن التعسف والبيروقراطية وهذا يحيلنا إلى مؤشرات ومعايير الحكم الراشد من "الجودة والحوكمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وإشراك المجتمع المدني" والتي تؤدي إلى الاستقرار السياسي وبناء دولة الحق والقانون.

ثالثا- مفهوم الاستقرار السياسي:

أ- المدخل المفسرة للاستقرار السياسي:

انتشر استخدام الاستقرار السياسي في الأدبيات السياسية المعاصرة خاصة في الدول الانتقالية والهشة، حيث وجدت عدة مقاربات حاولت معالجته من زوايا مختلفة عبرت عن مقاربات أحادية من خلال دراسة السلطة السياسية وقوتها على البقاء واستمرارها أو الشرعية السياسية أو أداء المؤسسات أو غياب العنف، وهذا شكل قصورا واضحا بالاعتماد على التحليل النقدي والتفسير للنظريات الأساسية أو من خلال الإطار التحليلي التركيبي، بالتطرق إلى شرعية السلطة وفعاليتها والبعد الأمني ومدى الرضا الشعبي والقبول المجتمعي وجوده النظام السياسي (خالد سعد كريم، 2026، ص02)، خاصة من خلال مقارنة الحكم الراشد إلى جانب الإصلاح السياسي والتنمية؛ حيث يساهم تضافر وتفاعل هذه العوامل المجتمعة في بناء حكم صالح ونظام سياسي جيد يتصف بالأداء الحكومي الفعال والجودة السياسية ويحقق طموح الشعوب عبره مخرجات عملية ورشيدة. ويتم التركيز على الاستقرار السياسي لارتباطه الوثيق بقوة واستمرارية النظام السياسي، الحكم الراشد، تحقيق التنمية، تعزيز الشرعية والأمن، إدارة الصراع وبناء الدولة.

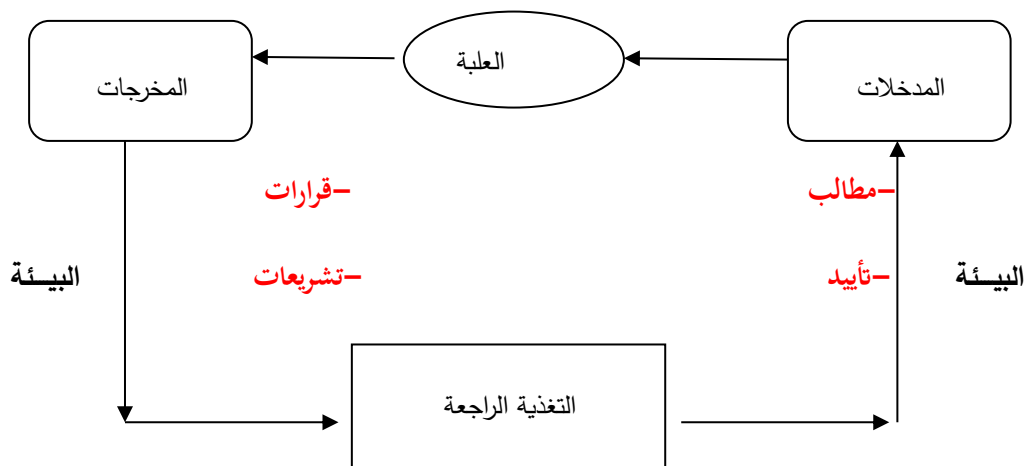
ب- تعريف الاستقرار السياسي: يعبر عن قدرة النظام السياسي على البقاء والقيام بوظائفه دونما أي اضطراب؛ وبالتالي إدارة أي صراع يهدده أو يعرقل قدرته على إدارة المجتمع، وهذا التعريف قاصر إذ قد يستمر نظام سياسي بسبب عدة أسباب منها: ضعف المعارضة، الدعم الخارجي أو بدوافع الإكراه والخوف أو التدخل الأجنبي أو القمع أو قصور دور الإعلام والتضييق على حرية التعبير والرأي مما ينجر عنه تغييب العنف قصرا؛ وبالتالي غياب العنف ليس بالضرورة سببا في الاستقرار السياسي. وتبقى التوترات مستترة

في المجتمع إلى غاية تفاقمها وانفجارها إذا لم تجد تكفل بما عبر قنوات رسمية وغير رسمية، وهذا ما يترتب عنه وجود سلطة فاقدة أو ناقصة شرعية ونظام سياسي هش. (خالد سعد كريم، 2026، ص8). لذلك لابد من مراعاة بعد آخر إلى جانب غياب العنف وهو قدره النظام السياسي على الأداء بكفاءة وفعالية وجودة مخرجاته في إطار جو ديمقراطي يسوده احترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعبير ومشاركة المواطن في صنع القرار وتحفيز منظمات المجتمع المدني.

-المحور الثاني: آليات الحكم الراشد كمدخلات لترقية جودة النظام السياسي

من المعلوم أننا نستخدم الاقتراب النسقي أو النظامي عند تعامل السلطة المركزية مع الظواهر المختلفة ضمن بيئتها؛ حيث يتم صياغة القرارات بناء على مدخلات النظام السياسي لإيجاد حلول وبدائل لمختلف المشاكل الملاحظة. (لوعيل رفيق، 2023، ص16).

ففي إطار تحليل النظم السياسية ضمن بيئتها، تعبر السياسات العامة التي تصدرها العلية السوداء (Black box) عن مخرجات النظام السياسي (Outputs)، والتي تتمتع بالجودة السياسية كلما لاقت قبول المواطنين ونالت رضا الشعب وحققَت مطالبهم ضمن ردود أفعالهم كتغذية راجعة (Feedback) والتي كانت قبل ذلك عبارة عن مدخلات في الأساس (Inputs)، حيث تتم هذه العملية في إطار بيئة النظام السياسي ضمن حركة مستمرة وعملية ديناميكية ويوضحها المخطط التالي:



شكل 01: يوضح مخطط دافيد ايسن النظامي من إعداد الباحثة بلحرب خيرة

إن توظيف مؤشرات الحكم الراشد بطرق إستراتيجية وفعالة من شأنه تحقيق الغايات المنشودة المرتبطة بجودة النظام السياسي واستدامته واستقراره؛ حيث تضفي الشفافية وضوحاً في المعاملات والتنفيذ، والمساءلة تراقب سلوك الموظفين وتطابق السياسات

والتطبيق على أرض الواقع، أما الكفاءة والفعالية تعبر عن مدى تطابق المدخلات والموارد مع النتائج والغايات، ويعبر ذلك عن جودة التخطيط الاستراتيجي وكفاءة التسيير الإداري وحنكة المورد البشري للوصول إلى أداء كفاء وفعال للنظام السياسي يقابله تغذية راجعة إيجابية وداعمة.

وحتى تتحقق الجودة السياسية في إطار الحكم الراشد لابد من تضافر جهود الأطراف الثلاثة وهي مكونات الحكم الراشد الذي يتكون من ثلاثة أركان هي:

أ- **دولة دستورية مدنية:** وهي المسؤولة عن وضع أساسيات الحكم الراشد وضبط السياسة العامة وسن القوانين وتنفيذها، وإشراك المواطنين والسهر على العدل في توزيع الموارد وتوفير الضمانات في شتى الميادين (لوعيل رفيق، 2023، ص56).

ب- **المجتمع المدني:** جماعة ضغط على الدولة والقطاع الخاص، تضم مؤسسات إنسانية غير مقهورة وشبكات ذات علاقات مترابطة ومتداخلة (لوعيل رفيق، 2023، ص57-58).

ج- **القطاع الخاص:** وهو مجموعة المبادرات والمؤسسات أو مشاريع الاقتصادية الخاصة منها: الاستثمارات، التجارة، التصنيع، المصارف... الخ (لوعيل رفيق، 2023، ص56).

ويجب أن نبين أن هناك عدة دراسات ميدانية وإحصائية تثبت العلاقة المباشرة بين أثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد منها: الحكومة، التدقيق المالي، المحاسبي والإداري، استخدام التقنيات والسحائيات والشبكات، نظم الاتصال المختلفة، والرقمنة، والرقابة، ومكافحة الفساد؛ خاصة دور المجتمع المدني في التبليغ عن قضايا الفساد والتجاوزات الخطيرة ودورها في تحقيق الجودة السياسية وضمان الاستقرار السياسي هيكلياً ووظيفياً. حيث تتحقق كفاءة النظام السياسي وفعاليته عبر الاحتكام إلى الشفافية و سهولة وصول المعلومات، و حرية الإعلام والتعبير عن الرأي بكل ديمقراطية دونما خنق للحريات والتضييق.

-المحور الثالث: من جودة النظام السياسي إلى الاستقرار المستدام

أولاً- **قوة الدولة بين معادلة الجودة الشاملة واستدامة الاستقرار:**

ناهيك عن اعتبار الدولة جهاز حكومي لإدارة الشأن العام، إلا أنها أداة لتحقيق الجودة ودعم الثقة والقضاء على الفوضى في المجتمع، لقد ركزت الدولة على مجالها السياسي أكثر من باقي الغايات مما هدد استقرارها واستمرارها لذلك ظهرت الآراء في بعض الدول حول إنشاء "الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس السياسية"؛ والتي تهدف إلى ضبط العلاقة بين الدولة والسياسة ل

صياغة أطر معيارية (أخلاقية) تنظم العمل السياسي وتحدد شروطه وتنظم ممارساته لتحقيق مشروعية العمل السياسي وجودة ال
نظام السياسي ككل بفعالية واستدامة. (أسامة محمد عبد الرحيم، 2026، موقع إلكتروني: منصة شاهد عيان)

حيث ترتبط جودة النظام السياسي ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الجودة السياسية التي تركز على نوعية أداء نظام السياسي والوصول
إلى رضا الأفراد وتحرص الدول المتقدمة على تحقيق معايير جودة التخطيط، جودة آليات العمل، جودة المخرجات وجودة المنتج
والخدمات المقدمة لتحقيق رضا العميل وترتبط الجودة مع مبادئ الحكم الرشيد من تحقيق للشفافية والكفاءة والمساءلة والقيادة
الرشيدة، وتشمل السياسات الحكومية الخارجية والداخلية التي تهتم بتقديم الخدمات النوعية والشاملة والوافية للمواطنين في جميع
مناحي الحياة بما فيها: التعليم الصحة التشييف الاجتماعي والسياسي، المشاركة في المجتمع المدني والتطوع... الخ، وتوازن بين
معادلة حفظ الحقوق وضمان واجبات المواطن وبالتالي يكون هدفها تحقيق جوده المواطن الذي يقوم بمسؤوليته، حيث تسهم في
تحقيق الاستقرار المستدام واستتباب الأمن والتنمية. كما ترتبط جودة النظام السياسي بتحسين علاقة الحاكم بالمحكومين وتقترن بتوفير
حياة كريمة للمواطنين؛ حتى أن مؤشر السعادة العالمية قد ربط قوة الدولة الخارجية بمدى تحقيقها للسلام الداخلي والخارجي معا
فجودة العلاقات الخارجية تنطلق من بيئة داخلية آمنة ومستقرة، تحافظ على الحقوق وتحقق العدالة الاجتماعية وتتصف باستدامة
الأمن والسلام وتلبي متطلبات الشعب تحت شعار التنمية المستدامة بهدف حفظ الموارد لأجيال وقتنا الحالي وأجيال الغد
والمستقبل. (عبد الله السويجي، 2023، موقع إلكتروني: إيلاف) وهذا يتحقق بتوظيف مؤشرات الحكم الرشيد في العمليات
السياسية وآليات التنفيذ والرقابة ومكافحة الفساد من حيث تطبيق مؤشرات في مختلف العمليات التي يقوم يدار بها الحكم وعبر
تفاعل سلطاته الثلاث السياسية والتنفيذية والقضائية.

ثانياً-فاعلية النظام السياسي بين المكتسبات والرهانات

ومن القضايا التي لا بد أن ننوه لها أن استقرار النظام السياسي يعترضه تيار أول يرفض التغيير ويميل إلى بقاء النظام السياسي وتقوية
ركائزه عبر استخدام أساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الثقافية والاجتماعية وتقديس الإرث الثقافي والاجتماعي العادات، وتثمين
التقاليد عبر الأجيال المختلفة (محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، ص 160). أما التيار الثاني فهو مخالف للأول ويدعم
الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي فالتحول ظاهرة طبيعية لا مناص منها والأنظمة السياسية الرشيدة هي التي تتكيف مع التغيرات
الدولية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية في مجتمع دولي متغير (محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، ص 159).

والتحول قد يكون جزئيا أو شاملا انقلابيا، ثوريا أو سلميا، بالأزمة أو عبر الصدمة أو تدريجي، تقبلي وطوعي أي يحظى بالقبول أو تتصدى له إدارة التغيير في إطار المقاومة.

تعتمد الدول التفكير الاستراتيجي مواكبة للتطورات الراهنة والتحولات المستمرة، وذلك بهدف تكيف سياساتها وتطوير نظمها وتحسين أدائها، ضمانا للاستقرار والبقاء خاصة في ظل الرهانات التنافسية الدولية التي تشهد الأزمات الاقتصادية، الصراعات العسكرية والسياسية، والتكنولوجيا المنافسة. وبذلك تحتم ضرورة التنبؤ الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي المبني على ضرورة التنبؤ و الاستشراف لتأسيس السياسات العامة محليا ودوليا. (تيتي حنان، 2024، ص03).

إن من معايير جودة النظام السياسي مراعاة التنبؤ والتكيف فالنظام السياسي المجدي هو الذي تستغل السلطة السياسية فيه القابلية للتحول السياسي واستغلال الفرص وتفادي التهديدات في البيئة الدولية ضمن المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. (محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، ص 162) ؛ خاصة في زمن التطور التكنولوجي والعلم الهائل والانتقال من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة والذكية (الثورة الرقمية)، مما يشكل تحديا لتقليل نسبة المخاطرة والتكيف إيجابا وقدر الإمكان. ويرى المفكر عبد الإله بلقزيز: "أن إنجاز الديمقراطية هو ثوره بيضاء" حتى وإن كانت لا تجري في أنهارها الدماء. أما الأستاذ محمد عابد الجابري فيرى أن التحول السياسي هو تغيير ثوري وانقلاب بقوله: <<أنه يعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي >> (محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، ص 164). إن التحول أو الانتقال السياسي ليس رهين فقط تغيير في بنية النظام السياسي والسلطة السياسية بل أيضا يتضمن القيادة السياسية الحكيمة (محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، ص165) والفاعل السياسي الرشيد الذي يمارس السلطة بكفاءة ونزاهة وفعالية وجودة سياسية تضمن مخرجات تخدم الشعوب، وحتى يتحقق ذلك لابد أن يتم مراعاة ما يلي:

✓ التداول السلمي على السلطة ودوران النخب الشرعي في إطار قانوني على أساس الاستناد على مبدأ القانون والمشروعية القانونية والمؤسسية.

✓ الاتجاه إلى صيغة تعاقدية قانونية شاملة متوازنة. عادلة ومتكاملة ترضي جميع الأطراف حكاما ومحكومين وتحقق المصلحة العامة وترفع من السعادة وجوده الحياة في جميع مناحيها في إطار شفاف عادل ينطلق من الجودة السياسية وصولا إلى جودة الحياة والكرامة الإنسانية.

- ✓ القضاء على تناقضات المجتمع والصراع الطبقي وحل أزمات المجتمعات المحلية والاستماع لموم المواطن وتوفير متطلباته.
- ✓ القضاء على المشكلات في مهدها تجنباً لعدم تفاقمها؛ والتسبب بإحداث أزمات المجتمع التي تؤدي إلى الاستقرار والصراع وكثرة القلاقل بشتى أنواعها مما يجعل النظام السياسي يتصف بالضعف والهشاشة وعدم الاستجابة.

خاتمة:

وفي الختام، أفادت الدراسة أن مبادئ الحكم الراشد تساهم في ترقية وجودة النظام السياسي وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي وتمتعه بالفعالية والديمومة؛ مما يحفظ الدول والمجتمعات من الاضطراب والعنف، وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

التوصيات:

- ✓ الاهتمام بدراسة أو إدراج مؤشرات الحكم الراشد لقياس جودة النظام السياسي ودرجة الاستقرار السياسي.
- ✓ دراسة جودة النظام السياسي ومحددات الاستقرار السياسي الهيكلي والوظيفي من خلال مقارنة جديدة مركبة، وتحليل أبعادها المختلفة ومدى تفاعلها وتكامل أدوارها لإعطاء حكم جيد ورشيد من سماته الجودة، الكفاءة، الفعالية، الشفافية، احترام سيادة الشعوب ومبدأ القانون عوضاً عن الاعتماد على المقاربات الكلاسيكية.
- ✓ دسترة مبادئ الحكم الراشد عن طريق إدراج مؤشرات (الشفافية، الحوكمة، المساءلة ومحاربة الفساد) كقواعد دستورية ملزمة لكافة مؤسسات الدولة .
- ✓ ضمان استقلالية القضاء ونزاهته خاصة بما يتعلق بمكافحة الفساد بكل أنواعه.
- ✓ تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.
- ✓ الاهتمام بحرية انتقال المعلومات والشفافية والرقمنة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

1. بهان زريق، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح "الرشد". وزارة الإعلام السورية، سوريا، ط1، 2016.

ثانيا. المجالات العلمية:

2. بوريش رياض. الحكم الراشد والدول النامية مقارنة نظرية، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 07، ع15، 2011/06/01.

3. خالد سعد كريم، إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر دراسة نقدية للمقاربات النظرية وبناء إطار تحليلي تركيبي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، ع03، ليبيا 2026.

4. عباد رزيقة، معايير ومؤشرات الحكم الراشد، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، دار التل للطباعة، أولاد يعيش البليدة-الجزائر، المجلد 09، ع01، جانفي 2020.

5. محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، التحول الديمقراطي وإشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ع35-36، ماي 2014.

ثالثا. الأطروحات والمذكرات:

6. تيتي حنان، التفكير الاستراتيجي ودوره في جودة السياسة العامة في الجزائر رؤى مستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، التخصص: تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1-الجزائر، 2023-2024.

7. لوعيل رفيق، دور الحكم الراشد في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم، التخصص: جماعات محلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.

رابعا. المواقع الإلكترونية:

8. أسامة محمد عبد الرحيم، المواصفات والمقاييس السياسية لضبط العمل السياسي، مقالات، منصة شاهد عيان،

2026/05/06، تاريخ التصفح: 2026/09/28، الساعة: 04:20 صباحا، متاح على الموقع الإلكتروني:

/https://shahiedayaan.com/1014-1441

9. أحمد برقوق، مادة النظم السياسية المقارنة "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة - 2008-2009، متاح على الرابط:

<https://benarab.forumactif.org/>

10. عبد الله السويجي، الجودة السياسية، إيلاف يومية الكترونية الاثنين 2023/01/02، تاريخ التصفح: 2026/09/28،

الساعة: 05:10 صباحا، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2023/01/1497035.html>



Issue - 28 - Part 2- September - 2026 - Year 6 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

**ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING**

**QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN
AND SOCIAL AFFAIRS**

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)



Journal Website : <https://iajphss.us/>

